المورد

مجلة تراثية نصف سنوية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والأعلام ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ جمهورية العراق

المجلد الحادي والعشرون ـ العدد الاول ـ ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م

WWW.ATTAWEEL.COM

أسد الدين محمد

علل الاعراب والحركات الاعرابية في العربية

دراسة
د. قيس اسماعيل الاوسي
جامعة صدام للعلوم الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

ان المشتغلين بعلم النحو ، ولا سيما المتأخرين منهم ، كانوا غير بعيدين عن علم الكلام ، إنْ لم يكونوا من المشتغلين به ، لذلك جاءت عِللهم أقرب الى عِلل المتكلمين منها الى عِلل المتفقهين : « اعلمْ ان عِلل النحويين ـ وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب الى عِلل المتكلمين ، منها الى عِلل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس ، وليس كذلك حديث عِلل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلامٌ وأماراتٌ لوقوع الاحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ـ »[1].

وعِلل النحو وإنْ كانت ترجع عِلل الفقه ، وتُلحق بعلل الكلام ، إلا انها لا تبلغ علل المتكلمين وبراهين المهندسين : « واعلم أنا مع ما شرحناه وعْدنا به فاوضحناه من ترجيح عِلل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعِلل الكلام ، لا نَدّعي أنّها تبلغُ قدرَ عِلل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين »[2].

وكان غرض النحاة من دراسة عِلل النحو هو البحث عن الاسباب والاسرار التي تحكّمتْ في التزام العرب ما التزموه من قوانين النحو وأحكام الإعراب في كلامهم : « إنّا لسنا نَدّعي أنّ عِلل أهل العربية في ضمنِ العِلل الكلامية البتة ، بل نَدّعي أنّها أقربُ اليها من العِلل الفقهية ، وإنا حكّمنا بديهة العقل ، وترافعنا الى الطبيعة والحسّ ، فقد وفّينا الصنعة حقها ، وربانا بها أفرخ مشارفها ، وقد قال سيبويه : « وليس شيء مما يُضطرون اليه ، إلّا وهم يحاولون به وجهاً »[3]. وهذا أصلٌ يدعو الى البحث عن عِلل ما استكرهوا عليه ، ثمّ ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمد التنبّه على الأسباب المطلوبات منه ـ »[1].

ويتفرد هذا البحث بدراسة (عِلل الإعراب والحركات الاعرابية في العربية) ، وكان الزّجّاجي قد سجل جانباً منها في كتابه « الإيضاح في عِلل النحو » ، وجاء هذا البحث ليدرس العِلل التي فاتت الزّجّاجي ، أو التي كان الزّجّاجي قد أغفلها ، كما يدرس عِلل النحاة المتأخرين ، وهي كثيرة ، لكنها متناثرة ومبعثرة في كثير من كتب النحو ، ولا تتوفر لها فهارس تشير الى وجودها ، فلمْ يكن من سبيل للكشف عنها إلّا أن أصبر نفسي مع هذه الكتب ، أتوغل فيما احتشد من سطورها وكلماتها ، وآنا أتصفح وجوهها وأتطلع فيها ، باحثاً عن كل ما له علاقة بها .

(الإعراب) لغةً :

يجيء (الإعراب) في اللغة لمعانٍ ، منها : (الإبانة) ، يُقال : « أعربَ عن حاجته) : إذا أبان عنها . و (التحسين) ، يُقال (أعربتُ الشيء) أي : حَسّنتُهُ . و (التّغيير) ، يُقال (عَربتْ مِعدَةُ الرجلِ) إذا تغيّرت . و (الانتقال) ، يُقال (عَرِبَتْ الدابّةُ في مرعاها) أي : جالت[5].

وكلمة (الإعراب) في (علم النحو) قد تكون منقولةً من قولهم (عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ) إذا فَسَدتْ ، فكأنّ المعنى في (الإعراب) : إزالةُ الفساد ورفعُ الإبهام ، ألا ترى أنك لو قُلتَ : (هذا زيدٌ) و (رأيتُ زيدٌ) و (مررتُ بزيدٌ) ، فلمْ تُغيّر آخر الكلمة ، لكان ذلك لَبساً وإفساداً . فاذا خالفتْ بين الحركات في آخر الاسم ، وبللتَ بكل واحدة على معنى ، اتضح المقصود وزال اللّبس والفساد ، فـ (أُعربتُ) على هذا القول مثل (أعجمتُ) بمعنى : أزلتُ عُجْمَتَهُ ، و (أشكيْتُ الرجلَ) بمعنى : أرضيتُهُ وأزلتُ شِكايَتَهُ . فهذه (الهمزة) تُسمى (همزة السّلب)[6].

والانسب لكلمة (الإعراب) أن تكون مأخوذةً من (الإبانة)[7] ، يُقال : (أعربَ عن نفسه) إذا بيّن ما في ضميره وأوضحه ، و (رجلٌ مُعْرِب) أي : فصيح يكشف عن مقاصده ويوضحها ، و (أعربَ عنه لسانه) أي : أبانَ وأفصح ، و (أعربَ عن الرّجُلِ) أي : بيّن عنه وتكلّم بحُجّته ، ومنه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ « الثّيّبُ تُعْرِبُ عن نفسها » أي : تُفصِحُ ، ومنه الحديث الآخر : « فإنّما كان يُعرِبُ عنّا في قلبه لسانُهُ » . ومن هذا أن يُقال للرجلِ الذي أفصح بالكلام : (أعربَ)[8].

وهو مُشتَقٌّ من لفظ (العرب) ومعناه ، وذلك لِما يُعزى اليهم من الفصاحة ، يُقال : (أعربَ) و (تَعَرّبَ) إذا تَخَلّقَ بِخُلُقِ العرب في البيان والفصاحة ، كما يُقال (تَمَعْدَدَ) إذا تكلم بكلام معَدّ[9] .

وإنما سُمّيَ (الإعرابُ) إعراباً لتبيينه وإيضاحه ،

فـ (الإعرابُ) الذي هو من موضوعات (النحو) إنّما هو ، الإبانةُ عن المعاني وايضاحها بالالفاظ . و (أعربَ كلامهُ) : إذا لم يَلْحَنْ في الإعراب[١٠].

وذلك أنّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الاسماء والافعال حركاتٍ تدل على المعاني ، وتبين عنها ، سَمّوها (إعراباً) ، أي : بياناً ، وكانَ البيان بها يكون ، كما يُسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له[١١].

ويؤكّد هذا أنّ (المبني) إنما سُمّي مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص[١٢].

فـ (الإعراب) هو : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ، ألا ترى أنك لو قلت : (ضرب زيد عمرو) ، بالسكون من غير اعراب ، لم يُعلَم الفاعل من المفعول ، فلما كانت الاسماء تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ، ومفعولةً ، ومضافاً اليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبيهٌ عن هذه المعاني ، فقالوا : (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، فدلّوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له ، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقعٌ به . وقالوا : (ضُرِبَ زيدٌ) ، فنلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع (زيد) على أنّ الفعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وأنّ المفعولَ قد ناب منابهُ . وقالوا : (هذا غلامُ زيدٍ) ، فنلّوا بخفض (زيد) على اضافة (الغلام) اليه ، وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم ، ويُقدّموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالّةً على المعاني[١٣].

وفي هذا يقول ابن فارس : « إنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أنّ القائل إذا قال : (ما أحسن زيد) لَمْ يُفرّقْ بين التعجُّبِ والاستفهام والنفْيِ إلّا بالإعراب »[١٤].

ويقول في (باب ذكر ما اختُصّتْ به العرب) : « من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ، ولا مُضاف من منعوت ، ولا تَعجُّب من استفهام ، ولا صدرٌ من مصدر ، ولا نعتٌ من تأكيد . وذكَرَ بعض أصحابنا أنّ الإعراب يختص بالإخبار ، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً ، لأنّا نقول : (أزيدٌ عندَكَ ؟) و (أزيداً ضَرَبْتَ ؟) ، فقد عُمِلَ الإعرابُ وليس هو من باب الخبر »[١٥].

ويقول أيضاً : « فانما الإعراب فيه تُميّز المعاني ويوقَف على أغراض المتكلمين ، وذلك أنّ قائلًا لو قال : (ما أحسن زيد) غير مُعرب ، أو : (ضرب عمرو زيد) غير مُعرب ، لم يوقَف على مُراده ، فإذا قال : (ما أحسنَ زيداً !) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أو (ما أحسنُ زيدٍ ؟) ، أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده . وللعَرَب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهُم يُفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني .. يقولون : (هذا غُلاماً أحسنُ منه زَجُلًا) يريدون به الحال في شخصٍ واحد ، ويقولون : (هذا غُلامُ أحسنُ منهُ زَجُلٌ) فهُما إثنان شخصان ، وتقول : (كَمْ زَجُلًا رأيتَ ؟) في الاستخبار ، و (كَمْ زَجُلٍ رأيتَ !) في الخَبَرِ يُرادُ به التكثير ، و (هُنَّ خَوَاجُّ بيت الله) إذا كُنَّ قد حَجَجْنَ ، و (خَوَاجُّ بيت الله) إذا أردنَ الحَجَّ ، ومن ذلك : (جاء الشتاءُ والحَطَبَ) لَمْ يُرِدْ أنّ الحطبَ جاء إنّما أراد الحاجة اليه ، فإن أراد مجيئهما قال : (والحطبُ) . وهذا دليلٌ يدلُّ على ما وراءهُ »[١٦].

ويقول ابن الخشاب في فائدة (الإعراب) : « وفائدته أنه يُفرّقُ بين المعاني المختلفة التي لو لَمْ يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقبُ عليها تلك المعاني التبستْ . والمثال في تلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : (ما أحسنَ زيداً) و (ما أحسنَ زيدٌ) و (ما أحسنُ زيدٍ) ، صيغة الكلام واحدة ، ومعانيه مختلفة ، فإذا نصبتَ (زيداً) وفتحت النون من (أحسنَ) كان الكلام تعجُّباً ، وإذا رفعتَ زيداً مع فتح النون كان الكلام نفياً للإحسان عنه ، وإذا رفعتَ النون وجَرَرتَ زيداً كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسنُ ما في زيد ، كأنك سألت : أعَينُ زيدٍ أحسنُ ما فيه أم أنفُهُ أمْ فمُهُ ؟ الى غير ذلك مما يَصِحُّ الاستفهام عنه منه ، فلولا اختلاف الحركات ، التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال (زيد) ، التبستْ هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضها وبعض فرقٌ في اللفظ ، الى غير ذلك من المسائل التي تتبين فيها فائدة الإعراب »[١٧].

ولو اقتُصِرَ في البيان على حفظ المرتبة ، فيُعلَمُ الفاعلُ بتقدُّمه والمفعول بتأخُّرِه ، لَضاقَ المذهبُ ولَمْ يوجد من الاتّساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنّك تقول : (ضربَ زيدٌ عمراً) و (أكرمَ أخاكَ أبوكَ) ، فيُعلَمُ الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدّم أم تأخر[١٨].

ان المعنى هو مُوجِبُ الإعراب في الاصل ، نحو : (الفاعلية) و (المفعولية) و (الإضافة)[١٩]، هذا قول جميع النحويين إلّا قُطْرُباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لَمْ يُعرِبِ الكلام للدلالة على المعاني والفَرقِ بين بعضها وبعض ، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، كقولهم : (إنّ زيداً أخوكَ) و (لعلّ زيداً أخوكَ) و (كأنّ زيداً أخوكَ) ، كما توجد في كلامهم أسماء مختلفة الإعراب مُتّفقة المعاني ، كقولهم : (ما زيدٌ قائماً) و (ما زيدٌ قائمٌ) ، فلو كان الإعرابُ إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوَجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلّا بزواله .

قال قُطْرُب : وإنما أعربَتِ العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جَعلوا وصْلَهُ بالسكون أيضاً للزمهم الإسكان في الوقف والوصل ، وللَزِمَهُم الإبطاء عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مُعاقِباً للإسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّكٍ وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين

ساكنين في حشو كلمة ولا في حشو بيتٍ ، لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون ، كما لم يجمعوا بين أربعة أحرف متحركة ، لانهم في كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم . لذلك جعلوا الحركة عَقِبَ الإسكان .

وقيلَ لِقُطْرُب : فهلّا لزِمَوا حركةً واحدةً لانها مُجزئة لهم ، إذْ كان الفرض إنما هو حركة تعقب سكوناً ؟ ، فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فاراوا الاتساع في الحركات وأن لا يحظروا على المتكلّم الكلام إلّا بحركةٍ واحدة .

والفساد واضح في مذهب قُطْرُب واحتجاجه ، فلو كان سبب الإعراب ـ كما زَعَمَ قُطْرُب ـ هو جعل التحريك مُعاقباً للإسكان ، لجاز خفض الفاعل مرةً ، ورفعه أو نصبه اخرى ، وجاز نصب المضاف اليه ، ما دام القصد في هذا إنما هو جعل الحركة تُعاقِبُ السكون حتى يعتدل بهما الكلام ، وأيُّ حركةٍ أتى بها المتكلم أجزأتْهُ فهو مُخَيَّرٌ في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم[٢٠].

(الإعراب) اصطلاحاً :

لا يختلف (الإعراب) في اصطلاح النحاة المتقدمين عن معناه اللغوي ، فقد حدّهُ الزّجّاجي بقوله : « الإعراب : الحركات المبينة عن معاني اللفة »[٢١]، وحدّه ابن جنّي بقوله : « الإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالالفاظ ، الا ترى أنك إذا سمعت (أكرمَ سعيدٌ أباه) و (شكرَ سعيدٌ أبوه) ، عَلِمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً[٢٢] واحداً لاستبهَمَ أحدُهما من صاحبه »[٢٣]. ويقول فيه أيضاً : « موضوع (الإعراب) على مُخالفة بعضه بعضاً ، من حيث كان إنّما جيء به دالّاً على اختلاف المعاني »[٢٤].

ونَمَذ حدُّ (الإعراب) عند المتأخرين عن المعنى اللغوي للكلمة ، وذلك بسبب خضوعهم لفكرة العامل ، فقال الشريف الجرجاني في حدّهِ : « هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً »[٢٥]، وقال الفاكهي : « حدُّ (الإعراب) : أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة ، حقيقةً أو مجازاً »[٢٦]، كما عرّفه الأشموني بقوله : « ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف »[٢٧].

وقد اختلف النحاةُ في (الإعراب) ما هو ؟ ، فذهبت طائفة منهم الى انه (معنوي) ، قالوا : وذلك لانّه تغيير أو اختلاف في أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها ، نحو : (هذا زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مَرَرْتُ بزيدٍ) ، والاختلاف معنى لا محالة ، أمّا نفسُ الحركاتِ فليست بإعراب ، وإنّما هي علاماتُ الإعراب ودلائلُ عليه . وذهب آخرون الى أنّه (لفظي) ، فهو عندهم لفظٌ لا معنى ، قالوا : لانه نفس حركات الإعراب ، فهو عبارة عن كل حركةٍ أو سكون يطرى على آخرِ الكلمة في اللفظ ، يحدثُ بعامل ، ويبطُلُ ببطلانه[٢٨].

ومن الذين قالوا بانّ الإعراب (معنوي) عبدالقاهر الجرجاني ، الذي قال في البرهنة على هذا الرأي : « إنّ (الإعراب) في الحقيقة (معنىً) لا (لفظٌ) ، ولهذا قال[٢٩]: « الإعراب : أن تختلف أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل » ، وقوله « أن تختلف » بمعنى : الاختلاف ، وليس الاختلاف بلفظٍ ، وإنما هو معنىً .. فإذا قُلتَ : (جاءني زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) فإنّ اختلاف الحركة ، وكونها مرةً ضمّةً واخرى فتحة وثالثةً كسرة ، ليدُلّ هذا الاختلاف على معانٍ مختلفة ، إعرابٌ ، وليس نفس الحركة بإعرابٍ ، ألا ترى انها إذا وُجِدَتْ ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة مُعربةً ، وذلك (أينَ) و (كيف) ، ألا ترى أنهما مُتحركان ، ولا يقول أحدٌ إنّهما مُعربان ، لاجل أنّ الاختلاف غير موجودٍ في آخرهما . فاذا قيل لك في قولك (جاءني زيدٌ) : ما الإعرابُ ؟، فقُل : اختصاص الضمة بهذه الحال ، ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك : (رأيتُ زيداً) ، وكذا الفتحة تزول في قولك : (مَرَرْتُ بزيدٍ) ، فكلُّ واحدةٍ منها خُصّتْ بدلالةٍ على معنىً ، فهي تزول بزوال ذلك المعنى ، وتاتي صاحبتُها الموضوعة للمعنى الثاني ، وكذلك تاتي الثالثة للمعنى الثالث .

فالحركة إذن آلةُ الإعراب ، لانّ الاختلاف يحصلُ بها ، ولو كانت الحركة إعراباً لوجَبَ أن لا يُقال : (حركات الإعراب) ، إذ الشيء لا يُضافُ الى نفسه .. فهذه الإضافة بمنزلة قولهم : (مَطِيَّةُ حربٍ) ، إذ المعنى : أنّ هذه الحركات بها يحصل الاختلاف في آخر الكلمة ، كما أنّ المطيّةَ عليها يكون الحرب .. »[٣٠].

ومن هؤلاء أيضاً ابنُ يعيش الذي يقول : « والاظهرُ المذهبُ الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا : (حركات الإعراب) ، ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه ، وذلك مُمتنع »[٣١].

الإعراب أصلٌ في الاسماء أم في الافعال ؟

الإعراب عند البصريين أصلٌ في الاسماء فرعٌ في الافعال ، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والافعال ، وعند بعض المتأخرين أنّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم . وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبيرُ منفعة[٣٢].

ويبقى ما ذهب اليه البصريون من أنّ أصل الاسماء الإعراب ، وأصل الافعال والحروف البناء ، هو الأولى بالقبول ، لاجل أنّ الاسم تكون فيه معانٍ توجِبُ الاختلاف ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، فلو لم تات بالاختلاف لم يُفصل بين المقاصد ، وليس كذلك الافعال والحروف ، لانها تدلُّ صيغُها على معانيها ، ألا ترى أنّ (ضَرَبَ) للماضي و (سَيَضْرِبُ) للمستقبل ، وكذا (مِن) لابتداء الغاية ، وليس فيها شيءٌ من المعاني التي تُوجِبُ اختلاف اللفظ ، فلو قيل : (ضَرَبَ ، ضَرَبُ ، ضَرَبٍ) أو (سَوْفَ ، سَوْفُ ، سَوْفٍ) لم يُفِد هذا الاختلاف شيئاً ، ومن المُحال أن يُغيّر اللفظ لغير معنىً . فلهذا قالوا : إنّ أصل الفعل والحرف البناء ، وأصل الاسم الإعراب[٣٣].

وقد لَخَّصَ الزَّجّاجي رأي البصريين بقوله : « أجمعَ الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المُشكِلَة ، ويَدُلّ به على الفاعل والمفعول والمضاف اليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ـ قالوا : وهذه المعاني موجودة في الاسماء دون الافعال والحروف ، فوجَبَ لذلك أن يكون أصل الإعراب للاسماء ، وأصل البناء للافعال والحروف »[٢٤].

وقالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الاسماء التي تُنكَرُ بعد الافعال ، لانه يُذكَر بعدها اسمان ، أحدهما فاعلٌ والاخر مفعول ، فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعِلَ سائر الكلام على ذلك[٢٥].

وقال البصريون : إنّ الإعراب فرعٌ في المضارع ، لانه أشبه الاسم في الإبهام والاختصاص فأعرب ، وإبهامه أنّه يحتمل الحال والاستقبال ، واختصاصه بدخول ما يُخلِّصُه لاحدهما ، كإبهام (رجل) في صلاحيته لكلّ فردٍ من الرجال ، واختصاصه بواحد بدخول (أل) العهدية عليه . وظاهر كلام سيبويه أنّ دخول لام التوكيد من وجوه الشبه ، نحو : (إن زيداً لَيَقُومُ) كما تقولُ (إنّ زيداً لقائمٌ) ، وبه قال أبو عليّ ، وقيل : ليست من وجوه الشبه ، إذ هي دخلت عليه بعد استحقاقه الإعراب لتخصيصه بالحال ، كما خصصته (السّين) و (سوف) بالاستقبال[٢٦].

أنـواع الإعـــراب :

وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، وأما الجزم فاختُلِفَ فيه ، فعدّه قوم من أنواعه ، وقال آخرون : ليس الجزم بإعراب . فالرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم ـ عند مَن أثبته إعراباً ـ بالحذف ، لانّ الجزم قَطعُ الحركة أو ما قام مقامها[٢٧].

فتسمية (وجوه الإعراب) يُريد به النحاة أنواع اعراب الاسماء ، التي هي : (الرفع) و (النصب) و (الجر) ، لانه لما كانت معاني الاسماء مختلفة ، تارة تكون فاعلة ، وتارة تكون مفعولة ، وتارة تكون مضافاً اليها ، كان الاعراب المضاف اليها مختلفاً ، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه[٢٨].

وذلك أن الإعراب عبارة عن معنىً يحصل بالحركات أو بالحروف ، ولمّا وَجَدَ النّحاة هذه الحركات قد أتت دالّةً على معانٍ ، وصار اختلافها عَلَماً لاختلاف المعاني ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، جعلوا لها في هذا الحدّ أسماء منفردة ، فـ (الرفع) اسمٌ للضمة المختصة بحالٍ معلومةٍ ودلالةٍ مخصوصة ، وكذا (النصبُ) و (الجرُّ) اسمان للفتحة والكسرة الدّالّتين على المعنيين المخصوصين[٢٩].

وفَصَلَ سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ، فسمّى (حركات الإعراب) : رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً ، و (حركات البناء) : ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً ، للفرق بينهما . فإذا قيل : هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، عُلِمَ بهذه الالقاب أنّ عاملاً عمل فيه ، يجوز زواله ودخول عاملٍ آخر يُحدِثُ عمله ، ووقَعَت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ ، وأغنى عن أن يُقال : ضمّة حدثتْ بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل ، أو كسرةٌ حدثت بعامل ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار . وقد خالفه الكوفيون وسمّوا (الضمّة) اللازمة : رفعاً ، و (الفتحة) اللازمة : نصباً ، و (الكسرة) اللازمة ، جراً . والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة[٣٠].

علامـــات الإعـــراب :

أصلُ الإعراب أن يكون بالحركات ، بالضمة رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالكسرة جرّاً ، وبالسكون جزماً ، وإنما يُعدَلُ عنها الى الحروف لسبب ، ففي قولهم : (جاءني أبوه) و (رأيتُ أباه) و (مررتُ بابيه) ، جعلوا اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات ، فنابت (الواو) عن (الضمّة) ، و (الالف) عن (الفتحة) ، و (الياء) عن (الكسرة) ، والذي دعاهم الى ذلك استثقالُهم الحركة على حرف اللّين ، ألا ترى أنهم لو لم يتركوا الحركة لَلَزِمَهُم أن يقولوا : (جاءني أبَوْهُ) و (رأيتُ أبَوْهُ) و (مَرَرتُ بِأبَوِهِ) ، ولذلك مُستثقَلٌ جداً ، فلما كان كذلك جعلوا كلّ واحدٍ من هذه الحروف قائماً مقام نظيره من الحركة ، فصار (الواو) بمنزلة الرفع ، فقالوا : (جاءني أبوه) كما يقولون : (جاءني أبٌ) ، وصار (الالف) بمنزلة النصب ، فكان قولهم : (رأيتُ أباه) بمنزلة قولهم : (رأيت أباً) ، وصار (الياء) بمنزلة الجر ، فكان قولهم : (مررتُ بابيه) بمنزلة قولهم : (مررتُ بِأبٍ) ، وعلى هذا يجري ما شاكَلَهُ[٣١].

وذهب بعض النحاة الى أنّ هذه الحروف ليست نائبةً عن الحركات ، وإنّما الإعراب يكون بالحركات مُقدّرةً على هذه الحروف ، فالرفعُ في الأسماء الستة بضمّةٍ مُقدّرة على الواو ، والنصب بفتحةٍ مُقدّرة على الالف ، والجرُّ بكسرة مُقدّرة على الياء . وكذلك القول في إعراب المثنّى والمُلحق به : إنّ الإعراب بحركةٍ مُقدّرة على الالف رفعاً وعلى الياء نصباً وجرّاً . وعلى هذا الرأي لم تَنُبِ الحروفُ عن الحركات[٣٢].

شـــروطُ الإعراب :

يفتقِرُ الإعراب الى ثلاث شرائط : (الأولى) : الاختلاف . (والثانية) : أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة ، وإنما جُعِلَ الإعرابُ في آخر الكلمة لانه دالٌ على وصف الاسم ، أي : كونه عُمدةً أو فضلةً أو مُضافاً اليه ، والدالُ على الوصف ياتي بعد الموصوف . (والثالثة) : أن يكون باختلاف العوامل ، كقولك : (جاءني زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، فعامل النصب غير عامل الرفع ، وعامل الجرّ غير عاملهما ، فكلُّ اختلافٍ وُجِدَ بهذه الصفة فهو إعرابٌ[٣٣].

العامل في الإعراب :

ذهب النحاةُ الى أنّ الذي يقبلُ الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل

وقفٌ . فإذا دخل العامل أثّر ، والاصل في العامل أن يكون من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الإسم[١٤].

وقسّم النحويون العوامل الى : (عوامل لفظية) و (عوامل معنوية) ، ويرى ابن جنّي أنّ « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية ، ألا ترانك إذا قلت : (ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً) ، فإنّ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصلُ من قولك (ضَرَبَ) إلّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ) ؟، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً اليه الفعلُ »[١٥].

والحركات الإعرابية عند ابن جنّي ليست نتيجة عمل عامل ، وإنما الذي يَرفع ويَنصب ويَخفض ويجزم هو المتكلم نفسه ، إذ هو بذلك يبين عن المعاني التي يريدها بالالفاظ ، ففي قوله (أكرمَ سعيداً أبوهُ) تُعرفُ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، يقول في « باب في مقاييس اللغة » : « وإنما قال النحويون (عامل لفظي) و (عامل معنوي) لِيَرُوكَ أنّ بعض العمل يأتي مُسبّباً عن لفظٍ يصحبه ، كـ (مَرَرْتُ بزيدٍ) و (ليتَ عمراً قائمٌ) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الامر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره ، وإنما قالوا (لفظي) و (معنوي) لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح »[١٦].

ويرى ابن جنّي أنّ المتكلّم حين يَرفع أو يَنصب أو يَجر ، إنما يتأمل مواقع الكلام ، ويُعطيه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، على بصيرة منه ، وليس استرسالاً ولا ترجيماً ، يقول : « وسألتُ يوماً أبا عبدالله محمد بن العساف العقولي الجوثي التميمي فقلتُ له : كيف تقول (ضَرَبْتُ أخوكَ) ؟ ، فقال : أقول (ضربتُ أخاكَ) ، فانزلتُهُ على الرفع فأبى وقال : لا أقول (أخوكَ) أبداً ، قلت : فكيف تقول (ضَرَبَني أخوكَ) ؟ ، فَرَفَعَ ، فقلت : ألستَ زَعمتَ أنك لا تقول (أخوكَ) أبداً ؟، فقال : أيْشٍ هذا !، اختلفت جهتا الكلام ، فهل هذا إلّا أدلُّ شيءٍ على تأمُّلهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقّه وحصّته من الإعراب ، عن ميزةٍ ، وعلى بصيرةٍ ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً ، ولو كان كما توهّمه هذا السائل لَكَثُر اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تَنفُذ مقاييسُه »[١٧].

ويرى الاستربادي ما رآه ابن جنّي من كون المتكلّم هو المُحدث للمعاني الإعرابية ولعلاماتها ، ولكن النُّحاة نسبوا إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمّوه عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المُعلَم ، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار أحد جزئي الكلام »[١٨]، ويقول في ذلك أيضاً : « ان معنى (الفاعلية) و (المفعولية) و (الإضافة) : كون الكلمة عمدةً ، أو فضلةً ، أو مضافاً اليها ، وهي كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل ، فالمُوجِدُ كما ذكرنا لهذه المعاني هو المُتكلّم ، والآلة العامل ، ومحلها الاسم ، وكذا المُوجِدُ لعلامات هذه المعاني هو المُتكلّم ، لكن النُّحاة جعلوا الآلة كأنها هي المُوجِدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدّم ، فلهذا سُمّيت الآلات عوامل »[١٩].

وابن مضاء القرطبي يُنكر أن يكون الإعراب بفعل العوامل ، كما يُنكر أن يكون بفعل المتكلّم ، ويرى انه من فعل الله ، يقول : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُ عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ (النَّصبَ) و (الخَفضَ) و (الجزمَ) لا يكون إلّا بعامل لفظي ، وأنّ (الرفع) منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبّروا عن ذلك بعباراتٍ تُوهِمُ في قولنا (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) أنّ الرفع الذي في (زيد) والنصب في (عمرو) إنما أحدثَهُ (ضَرَبَ) .. فظاهر هذا أنّ العامل أحدثَ الإعراب ، وذلك بيّنُ الفَساد .

وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنّي وغيره ، قال أبو الفتح في « خصائصه » بعد كلامٍ في العوامل اللفظية والعوامل المعنويّة : « وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيءٍ غيره » ، فأكّد « المُتكلّم » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيءٍ غيره » ، وهذا قول المعتزلة ، وأمّا مذهب أهل الحق فإن هذه الاصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تُنسبُ الى الانسان كما يُنسبُ اليه سائر أفعاله الاختيارية »[٢٠].

معنى (الرفع) و (النصب) و (الجر) من طريق اللغة :

إنّ أصل الإعراب أن يكون في الكلام بالحركة ، والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلّا في حرف ، ومع أنّ الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام بأشياء سوى الحركة ، إلّا أنهم نسبوا ذلك كلّه الى الحركة ، لأنّ أصل الإعراب ـ كما تقدّم ـ أن يكون بالحركة ، وهو الاعمّ الاكثر .

لقد نسبوا (الرفع) كلّه الى حركة الرفع (الضمة) ، لان المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفعُ حَنَكَهُ الأسفل الى الأعلى ويجمعُ بين شفتيه ، فانك إذا ضممتَ الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا من مكانهما ، فالرفعُ من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، وسُمّيت حركة البناء ضمّاً وحركةُ الإعراب رفعاً لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً ، وجُمِلَ ما كان منه بغير حركةٍ موسوماً أيضاً بسمةِ الحركة لانها هي الأصل .

والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتحُ فاهُ ، فيَبينُ خلْقُهُ الاسفلُ من الاعلى ، فيَبينُ للناظر اليه كانه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه ، فنصبُ الفم تابع لفتحه ، كأنّ الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته ، أي : أقمته بفتحك إيّاه ، فسُمّيت حركة البناء فتحاً ، وحركة الإعراب نصباً .

وفي النطق بالكلمة المجرورة تجرُّ الفكّ الى أسفل وتخفضه ، فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي الى أسفل ، وسُمّيت حركة الإعراب جرّاً وخفضاً وحركة البناء كسراً ، لأنّ الاولين أوضحُ وأظهرُ في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .

وقد يكون الجرُّ إنما سُمّي بذلك لأنّ معنى (الجر) : الإضافة ، وذلك لأنّ الحروف الجارة تجرُّ ما قبلها فتوصله الى ما بعدها ، كقولك : (مررتُ بزيدٍ) ، فالباء أوصلت مرورَكَ الى زيد ، وكذلك (المالُ لعبدالله) و (هذا غلامُ زيد) .

وأما (الجزمُ) فأصله القطع ، يقال : (جزَمْتُ الشيء ، وجذمته ، وبترته ، وجذذته ، وصلمته ، وفصلته ، وقطعته) بمعنى واحد ، فكأنّ معنى (الجزم) : قطعُ الحركة عن الكلمة ، هذا أصلُه ، ثُمّ جُعل له ما كان بحذف حرفٍ على هذا ، لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف ، فالحرفُ الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، والجزم ـ بمعنى القطع ـ والوقف والسكون بمعنى واحد ، لذلك سُمّي الاعراب جزماً والبناء وقفاً وسكوناً[٥٠].

وكان المازني يرى أنّ الجزم ليس قطعاً للحركة ، وإنّما هو قطع للإعراب ، وهذا يعني أن يرجع الفعل المضارع الى أصله وهو البناء ، فمعنى (جزم الفعل المضارع) : قطعُ الإعراب عنه ، وذلك أنّ الفعل المضارع ، عنده وعند جميع البصريين ، إنما يُعربُ إذا وقع موقع اسم ، فقولك (مررتُ برجلٍ يقوم) تقديره : مررتُ برجلٍ قائم ، وكذلك (محمد ينطلق) تقديره : محمد منطلق . قال المازني : فإذا قلتَ (زيدٌ لم يقمْ) فقد وقع الفعلُ موقعاً لا يقعُ فيه الاسم ، فرجع الى أصله وهو البناء .

وهذا الرأي غير صحيح عند الزجاجي ، وذلك أنّه يجبُ من هذا الرأي أن تكون الافعال في حال النصب أيضاً غير معربة في قولك (لن يقومَ زيدٌ) وما أشبه ذلك ، لانها قد وقعت أيضاً موقعاً لا تقعه الأسماء ، والمازني يقول فيها : هي معربة . يُضافُ الى ذلك أنّ المبني لا يتغيّر عن حاله ، وهذه الأفعال تغيّرها العوامل[٥١].

معنى (الرفع) و (النصب) و (الجر) من طريق الدلالة :

(الرفعُ) و (النصبُ) و (الجرّ) كلُّ واحدةٍ منها علَمٌ على معنى من معاني الاسم ، ولولا إرادة جعل كل واحدة منها علماً على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددها[٥٢].

وقد اختلف النحاة فيما يستحقُّ الرفع[٥٣]، فذهب سيبويه وابن السراج الى أنّ الرفع علم الابتداء ، فالمبتدأ والخبر هما الأول والاصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ، ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره[٥٤].

وذهب آخرون ، منهم الجرجاني والزمخشري ، الى أن الرفع علم الفاعلية ، فقدموا الكلام على الفاعل من بين المرفوعات ولا سيما المبتدأ لمشاركةٍ في الإخبار عنه ، وذلك لان الفاعل تظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام ، من حيث كان تكلُّفُ زيادة الإعراب إنما احتُمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلُّ واحد منهما فاعلاً ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخشى التباسه ، بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيه بالفاعل ، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مخبراً عنه ، وافتقارُ المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر . فالذين جعلوا الرفع علَم الفاعلية ألحقوا بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب المبتدأ والخبر ، واسم (كان) وأخواتها ، وخبر (إنّ) وأخواتها ، وخبر (لا) التي لنفي الجنس ، واسم (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس)[٥٥]، وفي هذا يقول الجرجاني : « واعلم أنّ الرفع للفاعل في الاصل ، وكونه في الابتداء فرعٌ على ذلك ، لان أصول الكلام على ثلاثة معانٍ : الفاعلية والمفعولية والاضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف اليه ، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل ، ويدلُّك على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يؤتى به ليُخبرَ عنه ، والفعل هو الاصل في الإخبار ، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة ، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار ، يدلُّك على ذلك أنّك لا يكون خبر المبتدأ إلّا النكرة أو ما يتضمّنُ ضرباً من التنكير ، ألا تراهم قالوا : إنّ الاصل أن يكون الخبر نكرةً كقولك : (زيدٌ منطلق) ، وأمّا (زيدٌ أخوك) وما أشبهه فلا يعرى من ذلك على كل حال ، وهو المراد بقولي « ما يتضمّنُ ضرباً من التنكير » وسَنُبيّنه . وإذا كان المبتدأ يُؤتى به لأجل الإخبار ، وكان الفعل هو المُقدّم والاصل فيه ، كان ما يُخبرُ به عنه مقدّماً في الرُتبة ، فقد علمت أنّ أصل الرفع أن يكون للفاعل . وقال أصحابُنا : إنّ المبتدأ شُبّه به من حيث كان مُخبراً عنه ، فجُعل علامته الرفعُ ، وخُبرُ المبتدأ شُبّه به من حيث كان الجزء الثاني من الجملة كما ان الفاعل كذلك . ولعلّ من يقول : « إنّ الرفع للمبتدأ في الاصل » ينظرُ الى اللفظ ، فيُقدّر أنهم لمّا سمّوه مبتدأً كان هو المُقدّم ، وذلك من سلامة الجانب »[٥٦].

وذهب آخرون ، منهم الاستربادي والسيوطي ، الى أنّ (الرفع) علَمُ كونِ الاسم عمدةَ الكلام ، يقول الاستربادي : « قوله « فالرفعُ علَمُ الفاعلية » أي : علامتُها ، والاولى كما بينا أن يقال : الرفعُ علَمُ كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العُمَد »[٥٨]. فعلى مذهب من قال : « الإعراب : الاختلاف » يكون (الرفعُ) : انتقالَ الآخرِ الى علامة العمدة[٥٩]، و (العمدةَ) عبارةً عمّا لا يسوغُ حذفُه من أجزاء الكلام إلّا

بدليلٍ يقومُ مقام اللفظ به[٦٠].

فالمبتدأ والخبر أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين في الرفع عليه[٦١]: « الاولى ـ على ما اخترناه قبل ـ أن يقال : (المرفوعات) : ما اشتمل على علم العمدة ، لانّ الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بيّنّا ، بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرّرَ قبلُ »[٦٢].

وفي رأي الاستربادي لا يوجد دليل على ما يخالف هذا الرأي : « فالمبتدأ والخبر ـ على هذا التقدير ـ أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الاخفش وابن السراج . ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ، ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع »[٦٣].

وأرى القول « إنّ (الرفع) في حقيقته عَلَمُ (الإسناد) ، ودليلٌ على أنّ الكلمة يُرادُ أن يُسند اليها ، ويُتحدَّثَ عنها » هو أدقُّ تعبيراً وأصدقُ ممثّل ، لانه يخلّصنا من الاشكالات التي توقعُنا فيها الآراءُ الاخرى ، يقول ابن جني في « باب الردّ على من اعتقد فساد عِلَلِ النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة »: « اعلمْ أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسّفُ باكثر مَن ترى ، وذلك أنّه لا يعرفُ أغراض القوم ، فيرى لذلك أنّ ما أوردوه من العلة ضعيفٌ واهٍ ساقطٌ غيرُ متعالٍ ، وهذا كقولهم : يقول النحويون : « إنّ الفاعل رفعٌ ، والمفعول به نصبٌ » ، وقد ترى الامر بضدّ ذلك ، ألا تراانا نقول : (ضَرَبَ زيدٌ) ، فلرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : (إنّ زيداً قامَ) فنصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : (عجبتُ من قيام زيدٍ) فجرّه وإن كان فاعلاً[٦٤].

ومثلُ هذا يُتعبُ مع هذه الطائفة ، لا سيّما إذا كان السائل عنه ممّن يلزمُ الصبرُ عليه ، ولو بدأ الامر بإحكام الاصل لَسقطَ عنه هذا الهوَسُ وذا اللغوُ ، ألا ترى أنّه لو عَرف أنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كُلُّ مَن كان فاعلاً في المعنى ، وأنّ الفاعل عندهم إنّما هو كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل ، واسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقَطَ صُداعُ هذا المضعوف السؤال »[٦٥].

وفي هذا المعنى يقول الجرجاني : « ينبغي أن تعلم أنّ وصف (الفاعل) عند النحويين : أن يُسنَد الفعلُ اليه مُقدَّماً عليه ، نحو : (خرجَ زيدٌ) و (طابَ الخَبزُ) ، وليس الشّريطةُ أن يكون أحدثَ شيئاً ، ألا ترى أنك تقول : (طابَ الخَبزُ) ، وليس للخبز فعلٌ كما يكون لزيدٍ في قولك : (قامَ زيدٌ) ، وكذا تقولُ : (لَمْ يَقُمْ زيدٌ) فترفعُه وقد نفيتَ عنه الفعل ، كما ترفعُ إذا قُلتَ : (يقومُ زيدٌ) ، فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدثَ شيئاً ، لما جاز رفعُ (زيد) في قولك (لَمْ يَقُمْ زيدٌ) ، لانك قد نفيتَ عنه الفعل ، وكذا إذا قلتَ : (أيقومُ زيدٌ ؟) ، لانك لم تُثبت القيام له وإنما استفهمتَ المُخاطبَ . وإذا كان الامر على هذا تقرّرَ ما ذكرناه من ان الاعتبار في الفاعل : أن يكون الفعل مُسنداً اليه مُقدَّماً عليه كان أحدثَ شيئاً أو لم يُحدِثْهُ . وهذا التلخيص مما لم يُسبَقْ اليه الشّيخُ أبو عليّ »[٦٦].

أمّا (النصبُ) فقد ذهبت طائفة من النحاة ، منهم الزمخشري ، الى انه عَلَمُ (المفعولية) . وأنّ المفعول خمسة أضرب : (المفعول المطلق) و (المفعول به) و (المفعول فيه) و (المفعول معه) و (المفعول له) ، ويلحق بالمفعول : (الحال) و (التمييز) و (المستثنى) المنصوب[٦٧]، وقال الاستربادي : هي أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولةٍ عليه كما هو مذهب النحاة[٦٨].

وذهب آخرون الى أنّ (النصب) عَلَمُ على كون الكلمة (فضلة) ، يقول ابن جني : « وكذا القول على (المفعول) : إنّه إنّما يُنصبُ إذا أُسند الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلةً »[٦٩]، ويقول الاستربادي : « الحقُّ إنّ (الرفع) علامة (العُمَدِ) فاعلةً كانت أو لا ، و (النصب) علامة (الفضلاتِ) مفعولةً كانت أو لا »[٧٠].

فعلى مذهب من قال : « الإعرابُ : الاختلاف » ، يكون (النصبُ) : انتقال الاخر الى علامة الفضلة[٧١]. وهؤلاء يرون أنّ المنصوب في الأصل فضلة ، لكنّ يُشبّه بها بعضُ العمدِ ، كـ (اسم إنّ وأخواتها) و (خبر كان وأخواتها)[٧٢]، فإنها عمد ، لانها في الاصل المبتدأ أو الخبر ونُصِبَت[٧٣] : « (النصبُ) : عَلَمُ الفضلية في الاصل ، ثم يدخل في العُمَدِ تشبيهاً بالفضلات »[٧٤]، وقد عَلّلَ الاستربادي ذلك بضعف عمل المبتدأ والخبر : « ولمّا كان مستنكراً في ظاهر الامر ترافعُ المبتدأ والخبر لِما تقرّرَ في الاذهان من تقدم المؤثّر على الاثر ، واستحالة تقدّم الشيء على مؤثّره ، ضعف عملهما ، فنَسَخ عملهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنى ، كـ (كانَ) و (ظنَّ) و (كادَ) و (إنّ) وأخواتها ، و (ما) و (لا) التبرئة ، على ما يجيءُ في أبوابها ، فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبةً ، وهي : اسمُ (إنّ) و (لا) التبرئة ، وخبرُ (كانَ) و (كادَ) ، ومفعولا (ظنَّ) ، ووجهُ مشابهتهما[٧٥] للفضلةِ يجيءُ في أبوابها »[٧٦].

والتعليل الصحيح لنصب اسم (إنّ) وأخواتها ، أنّ معاني هذه الادوات تنحصر في أخبارها ، لذلك أُعطي (الخبرُ) ما لِلعُمَدِ من إعراب (الرفع) ، وأُعطي (الاسمُ) ما للفضلاتِ من إعراب (النصب) ، وقد نصّ على هذا بعضُ النحاة ، يقول ابن عصفور : « ولمّا كانت معاني هذه الحروف في أخبارها ، أشبهت الأخبارُ العُمَدَ فرُفِعَت ، وأشبهت الاسماءُ الفضلاتِ فنُصِبَت »[٧٧]، ويقول السيوطي في (إنّ) وأخواتها : « ولأنّ معانيها في الاخبار فكانت كالعُمَدِ ، والاسماءُ كالفضلاتِ ، فأُعطيا إعرابيهما »[٧٨].

وكذلك القول في (كانَ) وأخواتها : إنّ معاني هذه الافعال تنحصرُ في أسمائها ، لذلك أُعطي (الاسمُ) ما لِلعُمَدِ من إعراب (الرفع) ، وأُعطي (الخبرُ) ما للفضلاتِ من إعراب (النصب) .

ويرى ابن جني أنّ القول : إنّ (النصبَ) في (زيداً) من قولك (ضربتُ زيداً) علامةُ على كون الكلمة (فضلةً) ، يكفي ، وأنّ تسميتها

بـ (المفعول به) زيادةٌ لا ضرورةَ بكَ اليها إلّا لتمييزها عن غيرها من الفضلات ، يقول في « باب في الزيادة في صفة العلّة لضربٍ من الاحتياط » : « ومن ذلك قولك في جواب مَن سألكَ عن علّة انتصاب (زيد) من قولكَ (ضربتُ زيداً) : إنه إنّما انتصب لانه (فضلة ومفعول به) ، فالجواب قد استقلّ بقولك : (لانّه فضلة) ، وقولُكَ من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك اليه ، ألا ترى أنّكَ تقول في نصب (نَفْس) من قولكَ (طِبْتُ بهِ نَفْساً) : إنّما انتصب لانّه فضلة ، وإنْ كانت (النفس) هنا فاعلةً في المعنى . فقد علمتَ بذلك أنّ قولك (ومفعول به) زيادةٌ على العلّة تطوّعْتَ بها ، غير أنّه في نكرتِكَ كونه (مفعولا) معنى ما وإن كان صغيراً ، وذلك أنّه قد ثبت وشاع في الكلام أنّ الفاعلَ رَفْعٌ ، والمفعولَ به نَصْبٌ ، وكأنّكَ أنبأتَ بذلك شيئاً ، وأيضاً فإنّ فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أنّ كونَ الشيء فضلةً لا يدلُّ على أنّه لا بد من أن يكون مفعولاً به ، ألا ترى أنّ الفضلات كثيرة ، كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلمّا قلتَ : (ومفعول به) ميّزْتَ أيّ الفضلات هو ، فاعْرِفْ ذلكَ وقِسْهُ »[٧٩].

وذهب ابنُ جنّي الى أنّ المتكلمين قد يتجاوزون بالكلمة حدّ كونها فضلة ، فيعطونها (الرفع) ويعتدونها على أنّها صاحبةُ الجملة ، يقول : « إنّ أصل وضع المفعول أن يكونَ فضلةً وبعد الفاعل ، كـ (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، فإذا عناهم ذكرُ المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا : (ضَرَبَ عمراً زيدٌ) ، فإذا ازدادت عنايتُهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا : (عمراً ضربَ زيدٌ) ، فإن تظاهرت العنايةُ به عقدوه على أنّه ربُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلةً ، فقالوا : (عمروٌ ضربَهُ زيدٌ) ، فجاءوا به مجيئاً يُنافي كونَهُ فضلةً ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : (عمروٌ ضربَ زيدٌ) ، فحذفوا ضميره ، ونوّوه ، ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبةً به عن صورة الفضلة ، وتحامياً لنصبه الدالّ على كون غيره صاحب الجملة ، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وبنوه على أنّه مخصوص به ، وألغَوا ذكرَ الفاعل مُظْهراً أو مضمراً ، فقالوا : (ضُرِبَ عمرٌو) ، فاطّرحَ ذكرَ الفاعل البتّة ، نَعَمْ ، وأسندوا بعضَ الافعال الى المفعول دون الفاعل البتة ، وهو قولهم : (أُولِعْتُ بالشيء) ، ولا يقولون : (أَولَعَني به كذا) ، وقالوا : (تُلِعَ فؤادُ الرجلِ) ، ولَمْ يقولوا : (تَلِجَهُ كذا) ، وقالوا : (امْتُقِعَ لونُه) ، ولَمْ يقولوا : (امْتَقَعَه كذا) ، ولهذا نظائر ، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتمادُ المفعول به ألبتة دليلٌ على ما قلناه فاعرفْهُ »[٨٠].

وأما (الجرُّ) فهو عَلَمُ (الإضافة)[٨١] أي : كون الاسم مضافاً اليه معنىً أو لفظاً ، كما في : (غلامُ زيدٍ) و (حسنُ الوجهِ) . فعلى مذهب مَن قال : « الإعرابُ : الاختلافُ » ، يكونُ (الجرُّ) : انتقالَ الآخرِ الى علامة الاضافة[٨٢].

والمجرور في الاصل منصوبُ المحل[٨٣]، فـ (زيد) في (رأيتُ زيداً) و (مَرَرْتُ بزيدٍ) : (مفعولٌ به) في كليهما ، وقد نُصِبَ في أحدهما وجُرَّ في الاخر[٨٤]، فالمجرورُ : فضلةٌ قد أُضيفَ اليها معنى الفعل بواسطةِ حرف ، وقد أُريد أن يُميَّزَ بعلامةٍ ما هو فضلةٌ بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر ، فمُيِّزَ به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة ، فصارت (الاضافة) ـ معنى كون الاسم مُضافاً اليه معنى الفعل بواسطة حرف ـ معنىً آخر علامتُه الجر ، منضمّاً الى المعنيين الاخرين ؛ (العمدة) و (الفضلة) .

وجُعِلَ الحرف الموصل لمعنى الفعل الى الفضلة عاملًا للجرّ في ظاهر الفضلة ، إذ بسببه حصل كونُ تلك الاسم مضافاً اليه معنى الفعل .

فإن سقط الحرف ظهر الإعرابُ المحلّي في هذه الفضلة ، نحو : (اللّهَ لافعلَنَّ) . وإذا عُطف على المجرور فالحملُ على الجرّ الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدّر ، وقد يُحمل على المحل كما في قولِ تعالى « وامسحوا برؤسِكم وأرجلَكم » ـ بالنصب ـ[٨٥].

فإن سقط الجارّ مع الفعل لزوماً في الإضافة زالَ النصبُ المقدّر ، فقد يُحذف حرفُ الجرّ لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرفُ الى الفضلة ، لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم ، فيزول النصب المحلّي عن المجرور لفظاً . لكون الناصب[٨٦] محذوفاً نسياً منسيّاً مع حرف الجرّ الدال عليه . فكان أصلُ (غلامُ زيدٍ) : غلامٌ خصَلَ لزيد ، فإذا حُذِفَ الجارُّ قام الاسمُ المراد تخصيصهُ أو تعريفهُ مقام الحرف الجار (لفظاً) فلا يُفصل بينهما كما لم يُفصل بين الحرف ومجروره ، و (معنىً) أيضاً لدلالته على معنى (اللام) في نحو (غلامُ زيدٍ) إذ هو مختصٌّ بالثاني . وعلى معنى (من) في نحو (خاتمُ فضةٍ) إذ هو مبيِّنٌ بالثاني . فيُحالُ عمل الجر على هذا الاسم كما أُحيل على حرف الجر ، فاصلُ (الجر) أن يكون عَلَمَ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثمّ يخرجُ في موضعين عن كونه عَلَمَ الفضلةِ ويبقى عَلَماً للمضاف اليه فقط ، (أحدهما) : فيما أُضيف اليه الاسم : (والثاني) : في المجرور المُسنَد اليه ، نحو : (مُرُّ بزيدٍ) ، والاصلُ فيهما أيضاً ذلك كما تَبيَّنَ[٨٧].

الحركات الاعرابية من حيث الثقل والخفة :

يُجمِعُ النحاةُ على أنّ أثقلَ الحركاتِ وأقواها (الضمّة) ، وأنّ أضعفَ الحركاتِ وأخفها (الفتحة) ، وأنّ (الكسرة) في رتبةٍ بين الضمة والفتحة ، لانها أخفُّ من الضمّة وأثقل من الفتحة[٨٨]، وفي ذلك يقول الزجاجي : « إنّ المفتوح الى المخفوض أقرب منه الى المرفوع ، لان الضمة أثقلُ الحركات ، والفتحة أخفُّها ، فهي الى الكسرة أقرب »[٨٩]، ويقول الجرجاني : « إنّ الفتحة كما لا يخفى أخفُّ من كلّ واحدةٍ من الضمّة والكسرة »[٩٠] ، ويقول السيوطي في (الجر) : « هو لما بين العمدةِ والفضلة ، لانه أخفُّ من الرفع وأثقل من النصب »[٩١]، ونقل السيوطي عن كتاب (البسيط) : « لا خلاف أنّ الفتح أخفُّ عندهم من الكسر ، والفتحةُ أقربُ الى الكسرةِ من الضمّة ، ولذا حُمِلَ الجرُّ على

النصب في ما لا ينصرف ، والنصبُ على الجرّ في جمع المؤنث السالم ، حملاً على القرب »[٩٢].

وفي « كتاب اللّامات » أخذ الزجاجي بين (الكسرة) و (الفتحة) ، فقال في (تأخي الكسرة والفتحة وبُعد الضمّة منهما) : « إنّ الضمّ أثقلُ الحركات ، والفتحَ والكسرَ مؤاخيان ، ولذلك اشتركا في المفعول في قولك : (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، وكلاهما مفعولٌ به ، وقد خُفِضَ أحدهما ونُصِبَ الآخرُ ، وكذلك استوى مكنيُّ المخفوضِ والمنصوبِ في قولك : (رأيتُكَ) و (مررتُ بكَ) ، وضُمّت تثنيةُ المنصوبِ وجمعُه الى المخفوضِ في قولكَ : (مررتُ بالزيدينِ والزيدينَ) و (رأيتُ الزيدينِ والزيدينَ) »[٩٣].

وثقلُ (الضمّةِ) تأتّى لها من قوّتها : « إنّ (الضمّة) وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ، وقد يُحتمل للقوّة ما لا يُحتمل للضعف »[٩٤].

وإنّما كانت (الضمّة) قويةً ثقيلةً لأنّ النطق بها يعملُ فيه عضوان ، وكانت (الفتحةُ) ضعيفةً خفيفةً لأن النطق بها يعملُ فيه عضو واحد : « قال رجلٌ للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميز أفعاله ، أخبرني بأخفّ الافعال عليك ، فقال : لا أدري ، قال : أخفُّ الافعالِ عليكَ السمعُ ، لأنك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة ، إنما تسمعه من الصوت ، وأنت تتكلّفُ في إخراج الضمّة الى تحريك الشّفتين مع إخراجِ الصوت ، وفي إخراج الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد . هكذا نقله الزجاجي في كتاب (الايضاح في أسرار النحو) »[٩٥].

والعربُ تفرُّ من الثقيل الى الخفيف ، ومن ذلك أنّها تفرُّ من الضمة والكسرة الى الفتحة ، كما تفرُّ الى السكون ، يقول ابن جني : « ألا ترى الى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء ، منها أنّ كلَّ واحدٍ منهما يُهرَبُ اليه مما هو أثقلُ منه ، نحو قولك في جمع (فُعْلَة) و (فِعْلَة) : (فُعُلات) ـ بضمّ العين ـ نحو : غُرُفات ، و (فِعِلات) ـ بكسرها ـ نحو : كِسِرات ، ثمّ يُستثقَلُ توالي الضمّتين والكسرتين ، فيُهربُ عنهما تارة الى الفتح فتقول : (غُرَفات) و (كِسَرات) ، واخرى الى السكون فتقول : (غُرْفات) و (كِسْرات) . أفلا تراهم كيفَ سَوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمّة والكسرة اليهما »[٩٦]. ونقل السيوطي قول ابن الدهان في كتاب (الغرة) : « الضمة والكسرة مستثقلتان مبائنتانِ للسكون ، والفتحة قريبة من السكون ، بدلالة أنّ العربَ تفرُّ الى الفتحة كما تفرُّ الى السكون من الضمّة والكسرة ... »[٩٧].

ومنه أنّ العربَ تخفّفُ الكسرة في نحو (فَخِذ) ، والضمّة في نحو (عَضُد) ، ولا تُخفّفُ الفتحة في نحو (جَفَل) ، يقول ابن جني : « ومنه اسكانُهم نحو (رُسُل) و (عَجُز) و (عَضُد) و (ظَرُف) و (كَتِف) و (كَبِد) ، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أنّ ثقيل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على نوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الاخر »[٩٨].

ومن ذلك أنّ عامّة الادوات والحروف يأتي أولها مفتوحاً أو مكسوراً ، وقليلها يُضمُّ أوّله . يقول ابن جني : « ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجدُ في الثنائي ـ على قِلّة حروفه ـ ما أوّله مضموم ، إلا القليل ، وإنما عامّته على (الفتح) نحو : (هَلْ) و (بَلْ) و (قَدْ) و (أنْ) و (عَنْ) و (كَمْ) و (مَنْ) ، وفي المعتل : (أوْ) و (لَوْ) و (كَيْ) و (أيْ) . أو على (الكسر) نحو : (إنْ) و (مِنْ) و (إذْ) ، وفي المعتل : (إيْ) و (فِيْ) و (بِيْ) . ولا يُعْرَفُ (الضمُّ) في هذا النحو إلّا قليلًا ، قالوا : (هُوَ) ـ وكذلك ما جاء من الكلم على حرف واحد ، عامّتُه على الفتح ، إلّا الاقلّ ، وذلك نحو : همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، وكاف التشبيه ، وغير ذلك ، وقليل منه مكسور ، كياء الاضافة ، ولامها ، ولام الامر ، ولو عري ذلك من المعنى الذي اضطرّه الى الكسر لَما كان إلّا مفتوحاً . ولا نجدُ في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمّة »[٩٩].

ومنه أيضاً أنّ المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر ، يقول السيوطي : « إنّ المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، ومنه ما كان بجوار ياء ، نحو : (أينَ) و (كيفَ) ، فزاد بُعداً عن الكسرة طلباً للخفّة . إذْ هو مع الياء أثقل منه وحده . والمبني على الضم أقلّ من المبني على الكسر ، إذْ لم يُبنَ عليه إلّا (حيث) و (الظروف الستة) و (غير) و (أيّ) في بعض أحوالها و (المنادى) و (بعض الضمائر) »[١٠٠].

فالعرب كانوا يتجنبون الضمة والكسرة لثقلهما ، ويستريحون الى الفتحة لخفّتها ، يقول ابن جني : « ثم مَيّلوا بين الحركات ، فانحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجمّوا الفتحة في غالب الامر لخفّتها ، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولُطف استشفافهم وتصفّحهم .. وسألتُ غلاماً من آل المهيّا فصيحاً عن لفظةٍ من كلامه ، لا يحضرني الان ذكرُها ، فقلتُ : أكذا أمْ كذا ؟، فقال : « كذا ـ بالنصب ـ لانه أخفّ » ، فجنح الى الخفّة »[١٠١].

لماذا كان (الرفع) أسبق الحركات في الرتبة ؟

ذهب النحاةُ الى أنّ أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع ، وذلك لأنه علامةُ (العمدة)[١٠٢]، فالمرفوع يتقدّم على المنصوب والمجرور لأنه عمدة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر[١٠٣]، وذلك لأجل أنّه يستغني عن صاحبيه ، وهما يفتقران اليه ، تقول : (قامَ زيدٌ) و (عمروٌ منطلقٌ) ، فتجد الكلامَ صحيحاً من غير النّصبِ والجرّ ، إذ لا يجبُ أن تقولَ : (قامَ زيدٌ قياماً) ولا (عمروٌ منطلقُ اليومَ) ، ولا أن تقولَ : (قامَ زيدٌ الى عمرو) ، وإنّما يكونُ للمنصوبِ والمجرورِ فائدةٌ لا يبطلُ بفقدهما أصلُ

الكلام . ولو قلت : (زيداً) أو (بعمرٍو) لم يكن كلاماً حتى يتقدّم الرفعُ فتقول : (ضربَ زيدٌ عمراً) و (مرزتُ بعمرٍو) ، قال الرضاة : فاذا كانَ حالُ الرفع مع صاحبيهِ على ما وصفنا من استغنائِهِ عنهما ، وافتقارهما اليه ، وَجَبَ الحكمُ بتقدُّمهِ في الرُّتبةِ[١٠٥].

فالمرفوعاتُ تتقدم لانها اللوازم للجملة ، والعمدة فيها ، وما عداها فضلة يستقلُّ الكلام دونها .

وعلَّل ابنُ جنّي تقديم المرفوع على المنصوب بقوله : « لمّا اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما لامرين : (أحدهما) : أنّ رتبةَ الاقوى أبداً أسبق وأعلى . (والآخر) : أنّهم إنّما يقدّمون الاثقل ويؤخّرون الاخفّ من قِبَلِ أنّ المتكلّم في أول نطقه أقوى نَفَساً ، وأظهرُ نشاطاً ، فَقَدَّم أثقلَ الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ، فاعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدّمه ، ونصبوا المفعول لتأخّره ، فإنّ هذا أحد ما يُحتجُّ به في (المبتدأ) و (الفاعل) ، فهذا واضح كما تراه »[١٠٦].

لماذا اختُصّت الاسماء بما اختُصّت به من علامات الإعراب :

ذَهَبَ أبو اسحق الزجاج الى أنّ العرب أعطوا الفاعلَ الرفعَ لقلّته ، وأعطوا المفعولَ النصبَ لكثرته ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون ، فقد نقل ابنُ جني قوله « قال أبو اسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنّما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما . ثُمّ سأل نفسه فقال : فإنْ قيل : فَهَلّا عُكِسَت الحالُ فكانت فرقاً أيضاً ؟. قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أنّ الفعلَ لا يكونُ له أكثرُ من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرة ، فرُفِعَ الفاعلُ لقلّته ، ونُصِبَ المفعولُ لكثرته ، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون »[١٠٧].

وهكذا جُعِلَ الاثقلُ للاقلِّ لقلّةِ دورانه ، والاخفُّ للاكثرِ لكثرةِ دورانه ، ليَسْهُلَ الكلامُ ويعتدل بتخفيف ما يكثرُ وتثقيل ما يقلُّ ، ولمّا كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلُّ من المنصوبات ، أعطيت الحركة الوسطى في الثِّقَلِ والخِفّةِ ، يقولُ السيوطي في علّةِ (اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختصّا به) : « وذلك أنّ المرفوعات قليلةٌ بالنسبة الى المنصوبات ، إذ هي : (الفاعل) و (المبتدأ والخبر) وما أُلحِقَ بهما من (نائب الفاعل) و (اسم كانَ) و (خبر إنّ) ، بخلاف المنصوبات فإنّها أكثرُ من عشرة ، فجُعِلَ الاثقلُ للاقلِّ لقلّةِ دورانه ، والأخفُّ للاكثر ، ليَسْهُلَ ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثرُ وتثقيل ما يقلُّ . وأيضاً فالمرفوعُ لا يتعدّدُ منه سوى الخبر على خلاف ، والفرعُ الواحدُ من المنصوبات يتعدّد ، كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجي : الفعلُ ليس له إلّا مرفوعٌ واحد ، وينصبُ عشرة أشياء . ولمّا كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقلّ من المنصوبات ، أُعطيت الحركة الوسطى في الثّقل والخفّة »[١٠٨].

ويقول السيوطي في ذلك أيضاً : « (الرفعُ) : وهو اعرابُ العُمَدِ ، و (النصبُ) : وهو اعرابُ الفُضَلات . قيل : ووجهُ التخصيص أنّ الرفع ثقيل ، فخُصّ به العُمَدُ لانّها أقلّ ، إذ هي راجعةٌ الى الفاعل والمبتدأ والخبر ، والفضلاتُ كثيرة ، إذ هي المفاعيلُ الخمسة والمستثنى والحال والتمييز ، وقد يتعدّدُ المفعولُ به الى اثنين وثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية له ، وما كَثُرَ تداولُه فالاخفُّ أولى به . و (الجرُّ) : وهو لِما بين العمدة والفضلة ، لانّه أخفُّ من الرفع وأثقلُ من النصب »[١٠٩].

والعلّةُ في أنّ الفعل لا يكونُ له إلّا فاعلٌ واحد : « أنّ الفعلَ حديثٌ وخبر ، فلا بُدَّ له من مُخْبَرٍ عنه يُسنَدُ ذلك الحديث اليه ويُنسَبُ اليه وإلّا عُدِمَت فائدتُه ، فإذا ذكرتَ بعده اسماً وأسندتَ ذلك الفعل اليه اشتغلَ به وصار حديثاً عنه ، وإنْ جئتَ بعده باسمٍ آخر وقَعَ فضلةً ، فينتصبُ انتصابَ الفضلات ، وهو المفعول به »[١١٠].

وفي رأي الاستربادي أنّ (الرفع) الذي هو أقوى الحركاتِ وأثقلُها قد جُعِلَ للعُمَدِ ، وأنّ (النصب) الذي هو أضعفُ الحركات وأخفُّها قد جُعِلَ للفضلات ، وذلك لكون الفضلات أضعفَ من العُمَدِ وأكثرَ منها[١١١].

وعلّلَ آخرونَ رَفْعَ الفاعل ونَصْبَ المفعول بـ (الموازنة) أو (التعادل) ، فقال الجرجاني : « إنّما خُصّ الفاعلُ بالرفع دون النصب ، لاجلِ أن الرفع أثقل من النصب ، والفاعل أقل من المفعول ، ألا ترى أنّ فعلًا واحداً يكون له عدّة مفعولات ، ولا يكونُ له إلا فاعلٌ واحد ، وذلك قولك : (أعْلَمْتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ) ، وتأتي في كلّ فعلٍ بالمصدرِ والحال والظرف نحو : (قُمْتُ قياماً يوم الجمعة عند عمرٍو لابساً كذا) ، وعلى هذا يجري البابُ . وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة ، والفاعل يقل ، كان الاولى أن يُخصّ الفاعل بالاثقل الذي هو الرَّفْعُ ، والمفعولُ بالاخفّ الذي هو النصب ، لتكون قلة الفاعل موازنةً لثقل الرفع ، وخفّةُ النصب موازنةً لكثرة المفعول ، ومَثَلُ هذا مَثَلُ رَجُل تُنْصَبُ بينَ يديه حَجَرين ، أحدهما خمسةُ أرطال والآخر عشرة أرطال ، فتقول له : احمل الخفيف عشر مرات والثقيل خمس مرات ، فتجعل كثرة الممارسة بازاء خفّة الوزن ، وقلّة الممارسة بازاء ثقله ، فتكون ثابتاً على الحكمة . فإنْ أمرتَهُ بحمل الثقيل عشر مرات ناقضتَ ، لجمعك عليه ثِقَلَ الوزن وكثرة العمل في حالة واحدة ، وخِفّتَهما في حالة اخرى ، وتترك الاقتصاد واعتبار التعادل في الموضعين . وهذا تمثيل ذكره شيخنا أبو الحسين ـ رحمه الله ـ حكايةً عن الخليل .

ومن قال : إنّ الفاعل كان يجب أن يُنصَبَ ، والمفعول أن يُرفع ، دخل قوله في هذا النوع من ترك الحكمة كما وصفنا . وها هنا طريقةٌ اخرى ، وهي أن يرفعَ السؤال من أصله ، وذاك أنّهم لو كانوا قد نصبوا الفاعلَ ورفعوا المفعولَ على ما يقترحه هذا السائل ، لَكانَ لآخر أن يقول : كيف لم يُبْنَ الامرُ على العكس ؟ ، وكلُّ سؤالٍ انقلبَ فهو باطلٌ . فاللازم إذن اختصاصُ كلِّ واحدٍ منهما بعلامةٍ لا تكونُ لصاحبه ، وما عدا

ذلك من القول فاقتراحُ وتَحَكُّمٌ فاعرفْهُ »[١١١].

ونقل السيوطي قول ابن النحاس في كتاب (التعليقة) : « إنما رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول ، لقلة الفاعل لكونه لا يكون إلّا لفظاً واحداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدداً ، والرفع أثقلُ من النصب ، فأعطي الثقيل للواحد والخفيف للمتعدد ليتعادلا »[١١٢].

وعلّله غيرهم بـ (المشاكلة) ، فقد نقل السيوطي قول السخاوي في كتاب (شرح المفصّل) : « قال الخليل : أولُ الحركات الضمة لانها من الشفة ، وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حقُّ الكلام إذا حُمِلَ على المشاكلة أن يُقسَمَ أول الحركات لاول الاشياء »[١١٣].

ونقل الزّجاجي قول الفرّاء في علّة جزم الافعال : « إنّ الاسماء أخف من الافعال ، وان الافعال أثقل من الاسماء ، وانه إنما جُزِمت الافعال لثقلها ، فخُفِّفت بالجزم لانه خفف ، وإنّ الاسماء كانت أحملَ للخفض لخفّتها ، ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل والزام بعض الثقيل للخفيف ، وهذا هو قولُ الفرّاء ، وأكثر الكوفيين قالوا : لم تُخفض الافعال لثقلها ، ولم تُجزم الاسماء لخفّتها ، ليعتدل الكلام »[١١٤].

الهوامش والمصادر

(١) الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ـ بيروت ، جـ ١ ص ٤٨ .
(٢) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ٨٧ ـ ٨٨ .
(٣) عبارة سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٢٢ : « وليس شيء يضطرّون اليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » .
(٤) الخصائص ، جـ ١ ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضّرب ، لابي حيان الاندلسي ، تحقـ : د. مصطفى أحمد النماس ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، جـ ١ ص ٤٣١ .
(٦) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقـ : د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ ، جـ ١ ص ٩٨ .
(٧) ينظر : شرح الحدود النحوية ، لعبدالله بن أحمد الفاكهي ، تحقـ : د. زكي فهمي الالوسي ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .
(٨) ينظر : لسان العرب (عرب) ، لابن منظور ، بيروت ١٩٥٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٩٧ ـ ٩٨ .
(٩) ينظر : الخصائص ، جـ ١ ص ٣٥ ـ ٣٦ ، وشرح المفصل ، جـ ١ ص ٧٢ .
(١٠) ينظر : لسان العرب (عرب) .
(١١) ينظر : الايضاح في علل النحو ، لابي القاسم الزجاجي ، تحقـ : مازن المبارك ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٩١ .
(١٢) ينظر : شرح الكافية ، لرضي الدين الاستربادي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، جـ ١ ص ٢٤ .
(١٣) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .
(١٤) الصاحبي في فقه اللغة ، لاحمد بن فارس ، تحقـ : مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٦٦ .
(١٥) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ ، وينظر : تاويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقـ : احمد صقر ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ ـ ١٥ ، والاشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي تحقـ : طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ١٩٥٩ ، جـ ١ ص ١٠٣ ـ ١١٢ ، جـ ٣ ص ٣١٥ ، ومسائل خلافية في النحو ، لابي البقاء العكبري ، تحقـ : محمد خير الحلواني ، ص ٩٥ ـ ٩٦ ، والجمل ، لابي القاسم الزجاجي ، تحقـ : ابن ابي شنب ، ط ٢ ، باريس ١٩٥٧ ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢ .
(١٧) المرتجل ، لابي محمد بن الخشاب ، تحقـ : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .
(١٨) ينظر : شرح المفصّل ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت ، جـ ١ ص ٧٢ .
(١٩) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٩ .
(٢٠) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٧٠ ـ ٧١ .
(٢١) الايضاح في علل النحو ، ص ٩١ .
(٢٢) أي : نوعاً .
(٢٣) الخصائص ، جـ ١ ص ٣٥ .
(٢٤) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ١٧٥ .
(٢٥) التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٥٣ .
(٢٦) شرح الحدود النحوية ، ص ٧٧ .
(٢٧) شرح الاشموني ، تحقـ : محيي الدين عبدالحميد ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٥ ، جـ ١ ص ١٩ .
(٢٨) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ ، وارتشاف الضّرب ، جـ ١ ص ٤١٣ ، وشرح الحدود النحوية ، ص ٧٧ .
(٢٩) أبو علي النحوي .
(٣٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٩٨ ـ ٩٩ .
(٣١) شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ .
(٣٢) ارتشاف الضّرب ، جـ ١ ص ٤١٤ .
(٣٣) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، والمرتجل ، ص ٣٥ .
(٣٤) الايضاح ، ص ٧٧ .
(٣٥) ينظر : الايضاح ، ص ٧١ .
(٣٦) ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، تحقـ : عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٦٦ ، جـ ٢ ص ٩٧ ، جـ ٣ ص ٣٢٥ ، جـ ٤ ص ٢٢٦ ، وارتشاف الضرب ، جـ ١ ص ٤١٤ ، والمرتجل ، ص ٣٥ .
(٣٧) ينظر : ارتشاف الضّرب ، جـ ١ ص ٤١٣ ـ ٤١٥ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ٢١ .
(٣٨) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ .
(٣٩) ينظر : كتاب المقتصد ، جـ ١ ص ١٠١ .
(٤٠) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٤١) ينظر ، كتاب المقتصد ، جـ ١ ص ١٠٣ .
(٤٢) ينظر ، شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٦٢ ، جـ ١ ص ٤٤ ، ٥٨ .
(٤٣) ينظر ، كتاب المقتصد ، جـ ١ ص ١٠٠ ، وشرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٥ .
(٤٤) ينظر ، ارتشاف الضرب ، جـ ١ ص ٤١٣ .
(٤٥) الخصائص ، جـ ١ ص ١٠٩ .
(٤٦) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ١٠٩ ـ ١١٠ .
(٤٧) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ٧٦ ـ ٧٧ .
(٤٨) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢١ .
(٤٩) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ٢٥ ، وينظر ، ص ١٨ .
(٥٠) الزَّهْر على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقـ : د. شوقي ضيف ، ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٨٥ ـ ٨٧ .
(٥١) ينظر ، الايضاح في علل النحو ، ص ٩٣ ـ ٩٤ ، وشرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٥٢) ينظر ، الايضاح في علل النحو ، ص ٩٤ .
(٥٣) ينظر ، المفصّل ، للزمخشري ، دار الجيل ـ بيروت ، ص ١٨ ، وشرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ .
(٥٤) ينظر ، همع الهوامع ، للسيوطي ، دار المعرفة ـ بيروت ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٥٥) ينظر ، شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ .
(٥٦) ينظر ، المفصّل ، ص ١٨ ، وشرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ ـ ٧٤ .
(٥٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٢١٠ .
(٥٨) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٥٩) ينظر ، شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٦٠) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٦١) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ .
(٦٢) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(٦٣) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ .
(٦٤) يعني (زيد) فاعل القيام المجرور به .
(٦٥) الخصائص ، جـ ١ ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .
(٦٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٧ .
(٦٧) ينظر ، المفصل ، ص ١٨ .
(٦٨) ينظر ، شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٦٩) الخصائص ، جـ ١ ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .
(٧٠) شرح الكافية ، جـ ١ ص ١٠٩ .
(٧١) ينظر ، شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٧٢) ينظر ، شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(٧٣) ينظر ، همع الهوامع ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٧٤) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٧٥) أي ، المبتدأ المنصوب والخبر المنصوب .
(٧٦) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ ، وينظر ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .
(٧٧) المذكّر ، لابن عصفور ، تحقـ : احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ط ١ ، بغداد ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، جـ ١ ص ١٠٦ .
(٧٨) همع الهوامع ، جـ ١ ص ١٢٤ .
(٧٩) الخصائص ، جـ ١ ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .
(٨٠) المحتسب ، لابن جني ، تحقـ : علي النجدي ناصف والنجار وشلبي ، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ ، جـ ١ ص ٦٥ ، وينظر ، ص ١٧٩ ، ٣٦٢ ، جـ ٢ ص ٢٨٤ .

(٨١) ينظر : المفصّل ، ص ١٨ .
(٨٢) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٨٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(٨٤) ينظر : اللّامات ، لابي القاسم الزجاجي ، تحقـ : د. مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ ، ص ٨٣ .

(٨٥) سورة المائدة : الاية ٦ ، وينظر ، مشكل إعراب القرآن ، مكي بن ابي طالب القيسي ، تحقـ : ياسين محمد السوّاس ، دمشق ١٩٧٤ ، جـ ١ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٨٦) أي ، الفعل .
(٨٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٠ ـ ٢١ .
(٨٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٦ .
(٨٩) الايضاح في علل النحو ، ص ١٢٨ .
(٩٠) دلائل الاعجاز ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقـ : محمد عبدالمنعم خفاجي ، ط ١ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٤٥٤ .
(٩١) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٢١ .
(٩٢) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(٩٣) كتاب اللامات ، ص ٨٣ .
(٩٤) الخصائص ، جـ ١ ص ٦٩ .
(٩٥) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦٠ .
(٩٦) الخصائص ، جـ ١ ص ٥٩ .
(٩٧) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(٩٨) الخصائص ، جـ ١ ص ٧٥ ، وينظر : الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .

(٩٩) الخصائص ، جـ ١ ص ٦٩ ـ ٧١ .
(١٠٠) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(١٠١) الخصائص ، جـ ١ ص ٧٨ .
(١٠٢) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ١٢٤ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٢٠٩ .
(١٠٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(١٠٤) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ .
(١٠٥) الخصائص ، جـ ١ ص ٥٥ .

(١٠٦) الخصائص ، جـ ١ ص ٤٩ .
(١٠٧) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦٠ .
(١٠٨) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٢١ .
(١٠٩) شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ .
(١١٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٠ .
(١١١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .
(١١٢) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٠٦ .
(١١٣) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(١١٤) الايضاح في علل النحو ، ص ١٠٦ .